

إسهامات المجتمع المدني التونسي في تعزيز مسار الإصلاح السياسي

بعد ثورة 2011

The Contributions of Tunisian Civil Society in Strengthening the Political Reform Process After the 2011 Revolution"

محمد عينة*

يمينة صافا

جامعة ابن خلدون تيارت - الجزائر

جامعة ابن خلدون تيارت - الجزائر

mohammed.aina@univ-tiaret.dz

safaaminasp@gmail.com

مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي

مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي

تاريخ الارسال: 18 / 04 / 2025

تاريخ القبول: 15 / 05 / 2025

تاريخ النشر: 04 / 06 / 2025

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية دور المجتمع المدني التونسي في تعزيز عملية الإصلاح السياسي، حيث يعد فاعلا رئيسيا في دعم الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، ومراقبة الانتخابات، وتعزيز الشفافية. هذا الأخير الذي عرف تطورا تدريجيا، إلا أنه بعد ثورة 2011 شهد قفزة نوعية، حيث لعب في تونس دورا مهما في بناء المؤسسات الديمقراطية وفي حل العديد من الأزمات السياسية، كما دعمت الجمعيات إدماج الشباب والمرأة في العمل السياسي، ومع ذلك يواجه المجتمع المدني تحديات مثل القيود القانونية، ضعف التمويل والاستقطاب السياسي. رغم هذا، يظل فاعلا رئيسيا في دفع عجلة الإصلاح السياسي، مع ضرورة تعزيز استقلاله وضمان استمرارية دعمه.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني، الإصلاح السياسي، الديمقراطية.

Abstract:

This research paper examines the role of Tunisian civil society in promoting political reform. It has been a key player in supporting democracy, protecting human rights, monitoring elections, and enhancing transparency. Civil society has undergone gradual development, but after the 2011 revolution, it experienced a significant leap, playing in tunisien an important role in building democratic institutions and resolving various political crises. Additionally, associations have supported the inclusion of youth and women in political life.

However, civil society faces challenges such as legal restrictions, limited funding, and political polarization. Despite these obstacles, it remains a major force in driving political reform, emphasizing the need to strengthen its independence and ensure its sustainable support.

Keywords: Civil society, political reform, democracy.

مقدمة

يعد المجتمع المدني في تونس أحد أهم الفاعلين في عملية الإصلاح السياسي منذ الاستقلال وحتى اليوم، فقد لعبت المنظمات والجمعيات غير الحكومية دوراً محورياً في تعزيز وترسيخ الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، ودفع الحكومات نحو إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة. وقد تجلّى هذا الدور بشكل واضح بعد الثورة التونسية عام 2011 وما صاحبها من إسقاط للرئيس زين العابدين بن علي في السنة ذاتها، وصدور المرسوم 2011/88 بتاريخ 24 سبتمبر 2011 الخاص بالجمعيات، حيث كان لمنظمات المجتمع المدني الأثر البارز في بناء المؤسسات الديمقراطية وتعزيز الشفافية والمساءلة.

الإشكالية: وللغوص في حيثيات الموضوع نقترح الإشكالية المركزية التالية:

إلى أي مدى أثر المجتمع المدني التونسي على عمليات الإصلاح السياسي بعد ثورة 2011؟

والتي بدورها تنفرع إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية، التي تحدد مسار وخطة هذا البحث:

- ما المقصود بمفاهيم (المجتمع المدني والإصلاح السياسي)؟
- ماهي طبيعة المجتمع المدني التونسي؟
- ماهي إسهامات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي بتونس بعد ثورة 2011؟

الفرضية:

"كلما تحرر المجتمع المدني التونسي من القيود القانونية، والاستقطاب السياسي وحصل على تمويل كافٍ، كلما ساهم إيجاباً في إنجاح عمليات الإصلاح السياسي."

أولاً: الإطار النظري للمجتمع المدني والإصلاح السياسي

في هذا المحور سنتناول كل من مفهومي المجتمع المدني والإصلاح السياسي.

1. ماهية المجتمع المدني

في هذا العنصر سنتطرق إلى مفهوم المجتمع المدني وخصائصه

1.1. مفهوم المجتمع المدني

يعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي أثارت جدلاً واسعاً على المستوى المفاهيمي، متجاوزاً الجوانب التطبيقية والقيمية التي يتضمنها. فقد استخدم عبر التاريخ للتعبير عن دلالات متعددة، وأحياناً متناقضة. وعلى الرغم من أن هذا المصطلح نشأ في السياق الغربي نتيجة للتطورات والثورات الفكرية التي شهدتها، إلا أنه يثير العديد من الإشكاليات واللبس في الفكر العربي المعاصر.

يعرف "أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci" المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات والمؤسسات التي تساهم في تشكيل وعي المواطنين، مثل المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية، بالإضافة إلى المؤسسات التقليدية الموروثة من الماضي، كالمؤسسات الدينية. ويرى أن هذه المؤسسات تلعب دوراً رئيسياً في استقرار نمط

إنتاج معين أو تنظيم اقتصادي داخل المجتمع، حيث تدور فيها صراعات قد تؤدي إلى تغيير هذا النمط والانتقال بالمجتمع إلى مرحلة تاريخية جديدة¹.

كما جاء في تعريف "بنجامين باربر Benjamin Barber" لمنظمات المجتمع المدني على أنها "مساحة مستقلة ضمن الحياة الاجتماعية الحرة، لا تخضع لسيطرة الحكومات أو لأنظمة الأسواق الخاصة، بل هي مجال ينشئه الأفراد بأنفسهم من خلال التفاعل والعمل الجماعي داخل العائلات والعشائر والمجتمعات المحلية. وتُمثل هذه المنظمات ما يعرف بالقطاع الثالث، الذي يقع بين الفردية التي نمارسها كمنتجين ومستهلكين في المجال الاقتصادي، وبين انتمائنا الجماعي كأعضاء في المجتمع الحاكم"².

ويعرف الدكتور عامر مصباح المجتمع على أنه مجموعة من الأفراد الذين يعيشون ضمن إقليم معين، ويقوم وجودهم على أنساق اجتماعية متعددة، مثل النسق الثقافي، ونسق المعايير الاجتماعية، ونسق الأدوار والمكانات الاجتماعية، ونسق العلاقات الاجتماعية، بالإضافة إلى التقسيم الطبيعي للعمل. كما تحكم هذا المجتمع نظم اجتماعية مختلفة، تشمل النظام السياسي والاقتصادي والأسري والديني، وغيرها من النظم التي تنظم العلاقات بين الأفراد. ويخضع المجتمع لظاهرة القيادة والاتباع، حيث يميل الأفراد بطبيعتهم إلى العيش معاً، وترتبطهم علاقات قائمة على روابط الدم، الجوار، التعايش، المواطنة والانتماءات المتنوعة³.

ولعل تعريف سعد الدين إبراهيم يعد من أكثر التعريفات شيوعاً لمفهوم المجتمع المدني في الإطار العربي، حيث يعرفه بأنه مجموعة من التنظيمات التي تنشأ بإرادة حرة من قبل أعضائها، وتشغل المجال العام بين الأسرة والسوق والدولة، وذلك بهدف خدمة مصلحة معينة، أو الدفاع عن قضية، أو التعبير عن مشاعر مشتركة، وذلك في إطار رسمي يحترم حقوق الآخرين⁴.

ويعرف المجتمع المدني، من منظور إجرائي، على أنه مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمارس أنشطتها في مجالاتها المختلفة باستقلال نسبي عن سلطة الدولة، وذلك لتحقيق أهداف متعددة. تشمل هذه الأهداف غايات سياسية، مثل المشاركة في صناعة القرار على المستوى الوطني، كما هو الحال في الأحزاب السياسية، أهداف نقابية، كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابات والارتقاء بمستوى المهنة وتمثيل مصالح منتسبيها. بالإضافة إلى ذلك، يضم المجتمع المدني مؤسسات ذات أغراض ثقافية، مثل اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية، التي تسعى إلى نشر الوعي بما يتماشى مع توجهات أعضائها⁵.

2.1. خصائص المجتمع المدني

انطلاقاً من المفاهيم السابقة يمكن اعتبار المجتمع المدني كيانا يركز على أربعة عناصر أساسية، تعكس وجوده وتشكل دعائمه الرئيسية، وهي:

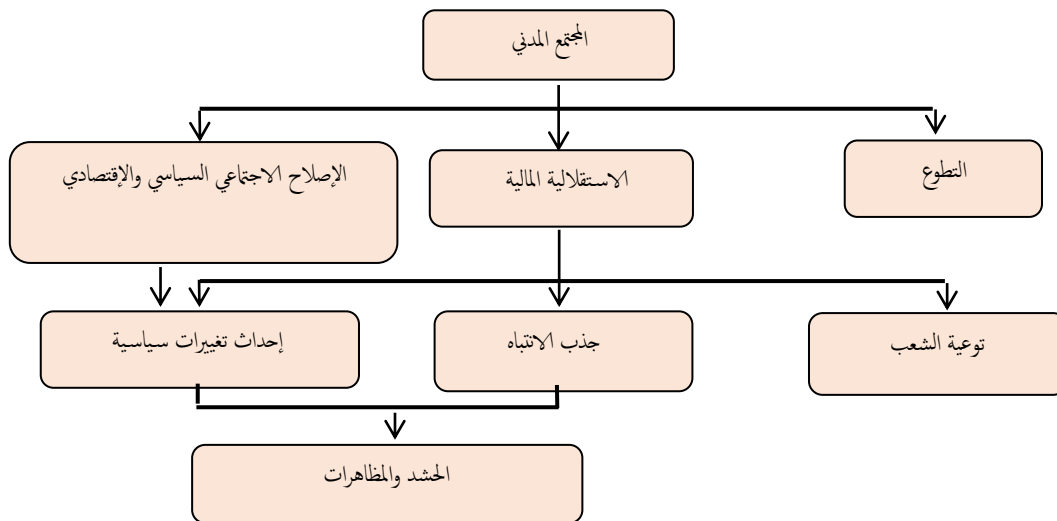
أ. **التنظيم:** يشمل المجتمع المدني بُعدا تنظيميا أو مؤسسيا، حيث يتألف من مجموعة من الهيئات والتنظيمات التي ينشئها الأفراد وفق إطار قانوني ونظام متفق عليه. وتشمل هذه الهيئات النقابات، الجمعيات الخيرية، المنتديات الثقافية والفكرية وغيرها من المؤسسات التي تعمل في نطاق المجتمع لتحقيق أهداف متنوعة.

ب. **الطوعية:** إذ يركز المجتمع المدني على مبدأ الطوعية، حيث تعتمد مشاركة الأفراد فيه على إرادتهم الحرة دون أي إكراه. وتمثل هذه السمة فارقا جوهريا يميزه عن التكوينات الاجتماعية الأخرى التي قد تكون مفروضة أو موروثية.

ت. **الاستقلالية:** يتجلى ركن الاستقلالية في المجتمع المدني من خلال تحرره من هيمنة الدولة وسلطانها، سواء على المستوى المالي أو التنظيمي أو الإداري. ويعني ذلك تمتعه بقدر من الاستقلال يسمح له بأداء دوره بفعالية دون خضوع مباشر لتأثيرات السلطة الحاكمة.

ث. **التحلي بالأخلاق:** يستند المجتمع المدني إلى ركن أخلاقي وقيمي، حيث تلتزم تنظيماته بمجموعة من المبادئ والمعايير التي تحكم علاقاتها الداخلية وعلاقاتها مع الدولة. وتشمل هذه القيم التسامح، والتعاون، واحترام التعددية والاختلاف في الآراء، مما يساهم في تعزيز التفاعل الإيجابي داخل المجتمع⁶.

مخطط رقم 1: يوضح الخصائص المميزة لمنظمات المجتمع المدني وأهدافها.



المصدر: حمزة صوشة، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد السياسي في تونس قبل وبعد 2011، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 309.

2. ماهية الإصلاح السياسي

لفهم ماهية الإصلاح السياسي لابد أولاً من التطرق إلى المدلول اللغوي والاصطلاحي لكلمة الإصلاح.

1.2 مفهوم الإصلاح

الإصلاح لغة مأخوذ من الفعل أصلح، ويعني إزالة الفساد وتحقيق الاستقامة في الأحوال. وهو يشير إلى التغيير نحو الأفضل، سواء كان هذا التغيير مادياً أو معنوياً، كما يعبر عن الانتقال من وضع إلى آخر أكثر إيجابية، أو التحول عن شيء إلى غيره بهدف التحسين.

وقد ورد مفهوم الإصلاح في مواضع متعددة من القرآن الكريم، حيث قال الله تعالى في سورة البقرة (الآية 220): "وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ"⁷، كما جاء في خطاب الله تعالى لفرعون في سورة القصص (الآية 19): "إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ"⁸.

يذكر ابن منظور في كتابه لسان العرب أن الصلاح هو نقيض الفساد، والإصلاح يعني إزالة الفساد وإعادة الشيء إلى وضعه السليم. ويقال في اللغة: "صلحت حال الرجل" أي تخلصت من الفساد. وبالمثل، يرى أبو بكر الرازي أن الصلاح هو عكس الفساد، كما أن الاستصلاح يأتي على الضد من الاستفساد⁹.

يعرف قاموس أكسفورد الإصلاح بأنه عملية تغيير أو تعديل تهدف إلى تحسين الأوضاع، لا سيما في المؤسسات والممارسات السياسية التي يشوبها الفساد أو الظلم، وذلك من خلال الحد من التعسف أو تصحيح الأخطاء. ويتوافق مفهوم الإصلاح مع فكرة التقدم، حيث يقوم على إحداث تغييرات إيجابية تهدف إلى تحقيق الأهداف المرجوة، خاصة عندما يكون هذا التغيير أكثر ملاءمة لتحقيق المصالح الموضوعية التي يسعى إليها صناع القرار في مختلف مجالات النشاط الإنساني¹⁰.

أما من الناحية الاصطلاحية، فيطلق مصطلح الإصلاح على التغييرات الاجتماعية أو السياسية التي تهدف إلى القضاء على الفساد.

كما يشير أيضاً إلى إحداث تغيير جذري أو تدريجي في الأنماط والسلوكيات القائمة، وذلك ضمن فترة زمنية محددة وعلى فئة معينة من المجتمع¹¹.

جاء في تعريف الإصلاح في الموسوعة السياسية أنه يشير إلى عملية تعديل أو تطوير غير جذري في نظام الحكم أو العلاقات الاجتماعية، دون المساس بأسسها. وعلى عكس الثورة، يهدف الإصلاح إلى تحسين النظام السياسي والاجتماعي القائم، مع الإبقاء على ركائزه الأساسية دون تغيير جوهري¹².

ولقد عرف عبد الإله بلقزيز الإصلاح بأنه عملية تغيير وتعديل تهدف إلى تحسين أوضاع غير سليمة، سواء في الممارسات والسلوكيات أو في المؤسسات التي تعاني من الفساد والاستبداد، وكذلك في المجتمعات التي تعاني من التخلف. كما يشمل الإصلاح السعي إلى إزالة الظلم، وتصحيح الأخطاء، وتقويم الانحرافات لتحقيق أوضاع أكثر عدالة واستقامة¹³.

2.2. مفهوم الإصلاح السياسي:

أصبح مصطلح الإصلاح السياسي من أكثر المفاهيم تداولاً في العالم العربي، خاصة بعد اندلاع ثورات الربيع العربي. ويهدف هذا المفهوم، وفقاً لأنصاره، إلى إعادة صياغة العلاقة التعاقدية بين الشعوب والأنظمة الحاكمة، ومعالجة أوجه القصور في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والفكرية. كما يشمل الإصلاح السياسي مكافحة الفساد الإداري والمالي بجميع أشكاله ومظاهره، سعياً نحو نظام أكثر عدالة وشفافية. يعتبر الإصلاح السياسي من المفاهيم التي تتداخل مع عدة مصطلحات شائعة، مثل التنمية السياسية، والتحديث، والتغيير السياسي، والتحول، والتغيير. وعلى الرغم من تقاطعها في الأهداف والمضامين، فإن لكل منها دلالاته الخاصة التي تعكس جوانب مختلفة من عمليات التطوير والتغيير في النظم السياسية والمجتمعية. يعرف قاموس وبستر للمصطلحات السياسية (1988) الإصلاح السياسي بأنه عملية تهدف إلى تحسين النظام السياسي من خلال القضاء على الفساد والاستبداد، مما يساهم في بناء منظومة حكم أكثر نزاهة وعدالة¹⁴. من ناحية أخرى، يعرف المعجم السياسي الإصلاح السياسي بأنه عملية تغيير اجتماعي محدود تتضمن تحسينات تدريجية تقودها السلطة السياسية، وتشمل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. ويتم تنفيذ هذا الإصلاح وفق خطة زمنية قد تكون خماسية أو عشرية، أو وفقاً للظروف التي تستدعيه، بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة بشكل مدروس ومستدام¹⁵.

ولقد عرف هنتغتون الإصلاح بأنه عملية تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، مع توسيع نطاق الولاء ليشمل الأمة بأكملها. كما يشمل الإصلاح عقلنة البنى السياسية داخل السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة، والاعتماد على معايير الكفاءة لضمان أداء أكثر فعالية واستقراراً في مختلف المجالات¹⁶.

كما عرف مؤتمر الإصلاح العربي، الذي انعقد في الإسكندرية خلال الفترة من 12 إلى 14 مارس 2004، الإصلاح بأنه مجموعة من الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي تتحمل مسؤوليتها الحكومات، والمجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، بهدف دفع المجتمعات نحو بناء أنظمة ديمقراطية وتعزيز الحوكمة الرشيدة¹⁷.

2.2. أنماط الإصلاح السياسي

يتخذ الإصلاح السياسي عدة أنماط، ومن أبرزها:

أ. نمط التحول من القمة (الإصلاح الرأسي - Transformation):

يرتبط هذا النمط بالمبادرات التي تطلقها السلطة الحاكمة بهدف توسيع نطاق المشاركة السياسية، حيث تمنح بعض الحقوق الديمقراطية للشعب. تلجأ النخب الحاكمة إلى هذا الأسلوب عندما تواجه تحديات تهدد شرعيتها، مثل الانقسامات الداخلية أو تراجع التأييد الشعبي، وحين تدرك أن اللجوء إلى القمع لم يعد وسيلة فعالة لاحتواء الأوضاع.

في هذه الحالة، تأخذ السلطة زمام المبادرة من خلال إدخال إصلاحات سياسية أو تقديم وعود بالتغيير، والتي قد تكون إما حقيقية وجادة أو مجرد تكتيك مؤقت للخروج من الأزمات وكسب الوقت، مما يسمح لها بإعادة ترتيب آليات الحكم لضمان استمرار نفوذها وهيمنتها.

ويتفرع هذا النمط إلى نوعين، حسب طبيعة النظام الحاكم الأول إصلاح تقوده سلطة مدنية حاكمة، والثاني إصلاح تقوده السلطة العسكرية الحاكمة¹⁸.

ب. نمط التحول من الوسط بالتفاوض (Transplacement):

ينشأ هذا النمط نتيجة الأزمات والضغوط الداخلية، لا سيما الاقتصادية والاجتماعية، أو بسبب عاملين رئيسيين: ضعف السلطة الحاكمة، أو زيادة الوعي السياسي واستشعار المخاطر. في ظل هذه الظروف، تجد كل من السلطة الحاكمة، والأحزاب المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني نفسها مضطرة إلى الدخول في عملية تفاوض.

تلجأ السلطة الحاكمة إلى هذا المسار عندما تفقد القدرة على السيطرة الكاملة على الأوضاع، بينما تضطر الأحزاب المعارضة إلى قبوله بسبب ضعفها وعدم قدرتها على فرض التغيير منفردة. يؤدي هذا التفاوض إلى إبرام اتفاق أو عقد سياسي يلزم جميع الأطراف بالاحتكام إليه، بهدف تجاوز الأزمات وإيجاد حلول توافقية تضمن تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي¹⁹.

ت. نمط التحول من القاعدة عبر الحراك الشعبي (Replacement):

يحدث هذا النمط عندما يتمكن الشعب من فرض عملية الانتقال الديمقراطي من خلال الاحتجاجات والمسيرات الشعبية، والتي قد تتسم أحيانا بمواجهات عنيفة، مما يؤدي إلى تعزيز قوة المعارضة، بما في ذلك الأحزاب السياسية وإضعاف النخبة الحاكمة حتى تنهار، مما يؤدي في النهاية إلى الإطاحة بالنظام السلطوي.

تنشأ هذه التحولات غالبا بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعدم قدرة الحكومة على معالجة المشكلات الأساسية للمواطنين، إلى جانب انتشار الفساد، الذي يكون في كثير من الأحيان الشرارة الأولى لانطلاق الاحتجاجات، والتي تتطور لاحقا إلى حراك سياسي واسع يطالب بإصلاحات جذرية وتغيير النظام القائم²⁰.

ثانيا: طبيعة المجتمع المدني التونسي

لفهم طبيعة المجتمع المدني التونسي لا بد من التطرق الى السياق أو النظام القانوني الخاص به وأهم الصفات التي يتميز بها.

1. السياق القانوني للمجتمع المدني التونسي

1.1. لمحة عن النظام القانوني للمجتمع المدني التونسي في الفترة (1888-2011):

إن أول تشريع قانوني ينظم تكوين الجمعيات في تونس وفق النموذج الحديث يعود إلى سنة 1888، عندما أصدر علي باي في 15 سبتمبر من العام ذاته أمرا يحدد الإطار العام لممارسة هذا الحق. وقد أتاح هذا التشريع الفرصة للتونسيين لإنشاء جمعيات ثقافية وعلمية وشبابية ورياضية وغيرها، وهذا يعني أن نشاط هذه الجمعيات كان لا يتعدى الأهداف والمطالب الاجتماعية²¹.

وفي مرحلة ما بعد الاستقلال وبعد اعتماد دستور الجمهورية التونسية في 1 جوان 1959 صدر القانون عدد 154 لسنة 1959 بتاريخ 7 نوفمبر 1959، ليكون الإطار القانوني المنظم للجمعيات في ذلك الوقت، كما أن هذا الأخير طرأ عليه تعديلات عبر مرحلتين الأولى كانت بتاريخ 2 أوت 1988 أما الثانية كانت بتاريخ 2 أفريل 1992²²، والذي أعطى مفهوما للجمعية بأنها: " اتفاقية يحصل بمقتضاها بين شخصين أو أكثر جمع معلوماتهم أو نشاطهم بصفة دائمة ولغايات دون الغايات المادية تغنم من ورائها الأرباح"²³.

تميز هذا النظام القانوني بالتضييق على حرية تأسيس الجمعيات بالاعتماد على نظام التسجيل أو التأشيرة الذي أسند إلى وزير الداخلية صلاحيات تقديرية واسعة لقبول أو رفض مطلب التأسيس. وكان الإجراء يتطلب إيداع تصريح لدى الإدارات التابعة لوزارة الداخلية مقابل تسليم وصل في الإيداع وهو نظام تسجيل مقنع باعتبار إمكانية الرفض من وزارة الداخلية، وأضاف القانون تصنيفا وجوبيا للجمعيات بحسب نشاطها مما أدى الى مزيد من التضييق على حرية تكوين الجمعيات بإجبارها على النشاط في مجالات معينة ومحددة لا يمكن أن تعمل خارج إطارها. ومن ناحية أخرى اتسم القانون السابق بالطابع الجزري والردعي وبإسناد توقيع العقوبات إلى السلطة التقديرية لوزير الداخلية ولم يتضمن أحكاما مالية واضحة ودقيقة يمكن معها التدقيق في تمويل الجمعيات²⁴.

2.1. النظام القانوني الحالي: المرسوم المؤرخ في 2011/09/24

ينظر إلى المرسوم رقم 88 لسنة 2011²⁵، المنظم للجمعيات في تونس، على أنه تحول جذري في التشريع ما بعد الثورة. فبعد عقود من الحكم الاستبدادي، وفي ظل المتغيرات السياسية والاجتماعية التي تشهدها البلاد، جاء هذا المرسوم ليؤسس لمرحلة جديدة تكرر حرية تأسيس الجمعيات، وتعزز دور منظمات المجتمع المدني في الإسهام بفعالية في بناء مؤسسات الدولة ودفع عجلة التنمية المجتمعية.

تم إعداد مشروع المرسوم من قبل لجنة الخبراء بالهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، ويتألف هذا المرسوم من 49 فصلاً موزعة على 9 أبواب، والتي جاءت أغلب أحكامه واضحة وصريحة، مما يقلل من إمكانية التأويل. حيث يؤكد الفصل الأول بشكل أساسي على ضمان حرية تأسيس الجمعيات والانضمام إليها، بالإضافة إلى تعزيز دور منظمات المجتمع المدني، دعم استقلاليتها، والمساهمة في تطويرها. أما بخصوص إعطاء مفهوم للجمعية فلقد جاء في نص الفصل الثاني من هذا المرسوم ما يلي: " الجمعية هي اتفاقية بين شخصين أو أكثر يعملون بمقتضاها وبصفة دائمة على تحقيق أهداف باستثناء تحقيق أرباح"²⁶.

كما جاء في الفصل الثالث، التأكيد على إلزام الجمعيات باحترام مبادئ دولة القانون، الديمقراطية، التعددية، الشفافية، المساواة، وحقوق الإنسان، وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية التونسية، وذلك في نظامها الأساسي، أنشطتها، وتمويلها²⁷.

يتميز هذا القانون بتبسيط إجراءات تأسيس الجمعيات طبقا للمعايير والمبادئ الدولية وأهمها الفصل 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وذلك بإلغاء نضام الترخيص المسبق وتعويضه بنظام التصريح أو الإعلام وإلغاء الاختصاص التقديري لوزارة الداخلية.

ما يميز هذا القانون الجديد أنه يختلف جذريا عن النهج التقليدي الذي اتسم به قانون 1959. ومن أبرز مستجداته إلغاء الشروط والإجراءات المعقدة لتأسيس الجمعيات، حيث اعتمد نظام التصريح بدلاً من نظام الترخيص، مما حدّ من سلطة الإدارة في منح التأشيرة، وشجع المواطنين على تأسيس الجمعيات والانضمام إليها بحرية، وقد انعكس هذا الإطار القانوني الجديد بشكل واضح على المشهد الجمعياتي في تونس، حيث شهد القطاع توسعا غير مسبوق. فبحسب إحصائيات مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات، بلغ العدد الإجمالي للجمعيات الناشطة في تونس 22,676 جمعية حتى 10 نوفمبر 2020²⁸.

يشير هذا النمو الكمي إلى أن المرسوم استجاب لتطلعات المجتمع التونسي في تعزيز حرية التنظيم المدني، محققا بذلك هدفه الأساسي في تحرير قطاع الجمعيات وتمكينه من لعب دور أكثر فاعلية في الحياة العامة.

2. خصائص المجتمع المدني التونسي

لفهم طبيعة المجتمع المدني التونسي، من الضروري النظر في السياقات التاريخية والموضوعية التي ساهمت في تفرده. فقد تميزت الحالة التونسية بتداخل الأدوار الاجتماعية والسياسية لمنظمات المجتمع المدني، مما جعل الفصل بينهما أمرا معقدا.

عرف المجتمع المدني التونسي بسبق ظهور الجمعيات الأهلية والمدنية على الأحزاب السياسية، حيث لعبت هذه الجمعيات، التي نشأت في مطلع القرن العشرين، دورا أساسيا في تشكيل الوعي السياسي والاجتماعي. وقد مهدت هذه التجربة لاحقا لانخراط النخب الفكرية نفسها في تأسيس الأحزاب السياسية، التي قادت نضالات الاستقلال منذ بداية القرن العشرين²⁹.

تمثل طبيعة الفرد والمجتمع التونسي عاملا أساسيا في انتشار ثقافة التنظيم المدني، حيث مثّلت الجمعيات جزءا راسخا من الهوية التونسية عبر التاريخ. ولم يكن من قبيل الصدفة أن تشهد تونس إصدار أول دستور لها عام 1861، وتأسيس جامعة عموم العملة التونسيين كأول نقابة مستقلة عن الهيمنة النقابية الأجنبية سنة 1924. كما كانت تونس رائدة في إصلاح أوضاع المرأة بإصدار مجلة الأحوال الشخصية سنة 1956، إلى جانب إطلاق أول منظمة حقوقية عربية وإفريقية، وهي الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان عام 1977³⁰.

وفي العصر الرقمي، استمر هذا التميز في الانخراط المجتمعي، حيث أظهرت إحصائيات 2012 أن ما يقارب ربع سكان تونس كانوا يستخدمون فيسبوك (23.56%، أي حوالي 2.5 مليون مستخدم)، مما جعلها الدولة الإفريقية الأكثر استخداما لهذه المنصة مقارنة بعدد السكان، متفوقة على دول أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية والاقتصادية³¹.

تتمتع منظمات المجتمع المدني التونسي بدرجة عالية من المأسسة والفعالية، حيث تنطبق عليها المعايير الأساسية للاستقلالية والتأثير، لا سيما على الجمعيات العريقة. ورغم محاولات التدجين والصهر التي انتهجها النظام التونسي، استطاعت العديد من المنظمات، وخاصة الحقوقية منها، الحفاظ على استقلاليتها. وحتى عندما انخرطت بعض القيادات المركزية في منظومة السلطة، بقيت القيادات الوسطى والجهوية، مثل تلك داخل الاتحاد العام التونسي للشغل، متمسكة باستقلالية القرار.

كما أظهرت هذه المنظمات قدرة عالية على التكيف، مما مكّنها من أداء أدوارها بفعالية رغم الضغوط السياسية والمفاجآت التي فرضتها الظروف المتغيرة³².

حظي المجتمع المدني في تونس بمصادقية واسعة لدى مختلف فئات المجتمع، حيث لعب دورا محوريا في تمثيل تطلعات المواطنين والدفاع عن حقوقهم. وتميزت منظماته بانفتاحها على مختلف التيارات السياسية والحزبية الفاعلة في الساحة التونسية، مما جعلها فضاء للحوار والتفاعل بين مختلف التوجهات.

وتجلى هذا التعدد داخل أعرق منظمات المجتمع المدني التونسي، مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي ضم مختلف الأطياف السياسية والنقابية، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الذي مثل مصالح رجال الأعمال والمهنيين، ما عزز دور هذه المؤسسات في الحياة السياسية والاقتصادية، وجعلها شريكا فاعلا في صنع القرار الوطني³³.

يحظى المجتمع المدني التونسي بدعم متزايد من الهيئات المالية العالمية والمجتمع المدني الدولي، حيث أصبح إشراكه في مختلف البرامج والمسارات خيارا مفضلا لدى الجهات المانحة. فقد خصصت هذه المؤسسات تمويلات ضخمة لدعم أنشطته، إلى جانب دمجها في برامجها عبر الاستشارات والحوار، كما تشجع الحكومات على تعزيز دوره في مختلف المجالات.

ويتجلى هذا الدعم في حجم المنح المخصصة للمجتمع المدني، إضافة إلى الحيز الذي يحتله في التقارير والبرامج الصادرة عن الجهات المانحة، مما يعكس الاعتراف المتزايد بأهميته كفاعل رئيسي في التنمية والإصلاح³⁴.

ثالثا: دور المجتمع المدني التونسي في تعزيز الإصلاح السياسي والتحديات التي تواجهه

1. دور المجتمع المدني التونسي في تعزيز الإصلاح السياسي

لقد كان لمنظمات المجتمع المدني دورا فعالا في النضال وتعبئة المجتمع ضد النظام التسلطي رغم المضايقات التي تعرضت لها ودورها المحوري في مساهمتها في الحراك الشعبي واسقاط نظام بن علي، وقد

جاء المرسوم رقم 88 لسنة 2011 والفصل 34 من الدستور المتعلق بحرية انشاء الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني تتويجا لنضالها³⁵، وقد استطاعت ان تفرض نفسها كشريك أساسي في عملية التغيير والتحول الديمقراطي خصوصا من خلال الحوار الذي استعملته المعارضة لحكم الترويك لإخراج المسار الانتقالي من المأزق، وقد مثل المجتمع المدني كل من الاتحاد التونسي للشغل (العمال) والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين، وعرف باسم المجموعة الرباعية والتي حصلت على جائزة نوبل للسلام نظير جهودها في تجاوز الازمة التونسية، وقد تشكلت نتيجة محادثات واجتماعات رسمية وغير رسمية مع العديد من الفواعل من منظمات المجتمع المدني وأحزاب سياسية وحتى سفراء دول اجنبية في تونس³⁶.

وقد تطورت هذه الجمعيات تطورا ملحوظا وقد زاد أعضاؤها باكتساح النساء والشباب ودخولهم للمسار الديمقراطي، وقد قفز العدد الإجمالي لمنظمات المجتمع المدني من 9969 جمعية في سنة 2010 الى 14966 سنة 2012.

وخلال هذه الفترات التي تميزت بالاضطراب وعدم التوازن، جنح المجتمع المدني إلى مجموعة متنوعة من الأساليب والإستراتيجيات الودية. وتضمنت هذه الاستراتيجيات: مناظرات ومناقشات على مختلف وسائل التواصل وقنوات التلفزيون الوطنية، والمبادرة بالمشاركة في الشبكات الاجتماعية لزيادة الوعي وحشد التأييد، وتنظيم المظاهرات والمسيرات السلمية لفرض المطالب الشعبية، والتواصل مع الأحزاب السياسية وصناع القرار الرئيسيين لإدراج الحق في إبداء النقد البناء في المعالم الرئيسية للدستور والتواصل مع المؤسسات العامة والحكومة لتكوين شراكات قوية من أجل التنمية³⁷.

إذ ساهم أكثر من ستة آلاف مواطن، 300 منظمة من منظمات المجتمع المدني و320 ممثلا عن الجامعات التونسية بأرائهم في حوار حول الدستور. وكدليل على التوافق في الآراء الذي بدى واضحا في الوثيقة النهائية، تم إقرار الدستور بأغلبية 200 من أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية من إجمالي 216 عضوا. وإلى جانب الدستور، ضغطت جماعات المجتمع المدني أيضا وأسهمت في صياغة قوانين جديدة مهمة تتعلق بكل من حقوق التجمع والحصول على المعلومات. كما شاركت جماعات المجتمع المدني الى جانب منظمات التنمية الدولية في مشاريع تتراوح من تطوير المهارات الشبابية بغية تحسين تقديم الخدمات في المناطق الأقل تنموية، مما يشكل رافدا اضافيا جديدا آخر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، توج هذا الجهد بنيلها جائزة نوبل للسلام سنة 2015 بالنرويج³⁸.

وعلى خلاف تجارب بلدان أخرى مجاورة وإقليمية، لم يؤول هذا الحراك إلى أي اضطرابات سياسية أو أمنية، بل بالعكس تماما من ذلك فقد تم إطلاق الحوار الوطني والاتفاق على العقد الاجتماعي عام 2013 بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين - وهو الرباعي الشهير الذي حقق جائزة نوبل للسلام. وتعهدوا،

بالاشتراك مع الحكومة (في عهد حزب النهضة الإسلامي) والمجتمع المدني وأحزاب المعارضة، بالعمل معا جنبا الى جنب من أجل إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية، وتحقيق التحول الضروري لضمان السلام والاستقرار في الفترة من 2012 إلى 2020.

ويغطي هذا العقد العديد من النقاط، من بينها أهمية الحوار الاجتماعي كركيزة أساسية من ركائز التحول الديمقراطي نحو زيادة نطاق العدالة الاجتماعية. ويتيح الاتفاق استئناف العمل على صياغة الدستور الجديد، فضلا عن الخروج الطوعي لحزب النهضة من السلطة وتشكيل حكومة تكنوقراط جديدة أشرفت على تنظيم انتخابات 2014 الرئاسية³⁹.

كما لعبت منظمات المجتمع المدني دورا فعالا في دفع الحكومات المتعاقبة على انتهاج قوانين خاصة بحقوق الانسان والحريات، كقانون العنف ضد المرأة سنة 2017، وقانون التمييز العنصري لسنة 2018، كما شهدت تونس العديد من الاحتجاجات ما بين سنتي 2018-2019 قادتها منظمات المجتمع المدني وتوسعت لتشمل الفئات الأخرى من الفلاحين والاساتذة والعاطلين والأطباء والصحفيين، وهذه المبادرات دلالة على وعي الشعب وانفتاحه هذا يجسد التفاعل بين مختلف الاطراف والفاعلين السياسيين.

2. التحديات التي تواجه المجتمع المدني التونسي

بالرغم من الدور البارز الذي قام به المجتمع المدني التونسي والذي سائر أحداث الثورة التونسية وكان طرفا فاعلا فيها وفي المساهمة في صنع السياسة العامة للبلاد، الا أن هناك جملة من العقبات والتحديات لازال يعاني منها، والمتمثلة فيما يلي:

- **القوانين المحددة لإنشاء وعمل المنظمات:** تواجه معظم منظمات المجتمع المدني ضغوطات وعراقيل للانخراط في المجال السياسي، خاصة المعارضة منها وذلك بإقصائها في جل المناسبات السياسية، لكن الظروف العالمية منحت الفرصة لهذه المنظمات للمشاركة في العملية السياسية كملاحظين ومترشحين أحرار في الانتخابات لإعطاء نوع من الشرعية للدولة، لكن يبقى عملها في إطار محدد دون أطر قانونية ثابتة تعتمد على التعليمات الوزارية وبعض المراسيم التنفيذية⁴⁰.

- **مسألة تمويل منظمات المجتمع المدني:** تعاني معظم منظمات المجتمع المدني بتونس من نقص في عملية التمويل من طرف الدولة والتي تعاني عجزا اقتصاديا كبيرا، وهذا يعود بالسلب على تفاعلها ونشاطها، الا أن التمويل الخارجي من قبل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية يسد أغلبية حاجياتها، لكن تبقى هذه التمويلات أداة لبعض القوى الدولية التي تمارس ضغوطاً من خلالها تؤثر على استقلالية المجتمع المدني، كما ان هذه المسألة شكلت نوع من الارتباك لدى الحكومة التونسية، يمكنها أن تأخذ منها آخر كأن

تستعمل للتوظيف السياسي أو للتمويل الإرهابي، وهذا ما أدى الى فرض المزيد من القيود والرقابة على منظمات المجتمع المدني⁴¹.

- **التأثير الإقليمي والدولي:** مما لا شك فيه أن المجتمع المدني التونسي ليس بمعزل عما يحدث من الصراعات الإقليمية والدولية، والتي تعود بالسلب على عملية الانتقال وجهود المجتمع المدني، فمسألة تدفق اللاجئين من ليبيا والهجرة القادمة من الدول المجاورة المتأثرة بالنزاعات، إلى جانب هجرة الشباب التونسي إلى أوروبا، كل هذا أصبح يشكل خطراً على التوازن الهش في المنطقة.

- **تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:** تشهد تونس تحديات اقتصادية واجتماعية صعبة، تمثلت في الغلاء المعيشي وارتفاع معدلات البطالة الذي تجاوز 16.2% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2024⁴²، وانتشار الفقر والتهميش الذي أدى الى تقليل فرص انخراط الفئات الهشة في أنشطة المجتمع المدني، وأصبحت القضايا الاجتماعية من أولويات المواطنين، مما قد يقلل من اهتمامهم بقضايا الحوكمة والإصلاح السياسي.

- **الانقسامات الداخلية والتنافس:** ان عدد الجمعيات والمنظمات التي تم انشاؤها بتونس، أدى الى تكثيف اعمالها والتداخل في أدوارها، أدى الى ضعف التنسيق فيما بينها وتشتت جهودها، بالإضافة الى الانقسامات الحاصلة منذ الثورة بين العلمانيين والاسلاميين والمنافسة الايديولوجية لاستقطاب الأحزاب السياسية والمنظمات، زاد من صعوبة اصلاح السياسة خاصة في مجال تعزيز الحقوق الاجتماعية.

الخاتمة

من خلال معالجتنا لموضوع إسهامات المجتمع المدني التونسي في تعزيز مسار الإصلاح السياسي بعد ثورة 2011 توصلنا إلى النتائج الآتية:

النتائج:

- يمكن القول إن المجتمع المدني التونسي كان أحد الركائز الأساسية في دعم عملية الإصلاح السياسي بعد ثورة 2011. حيث ساهم في إقصاء رموز النظام السابق وحل الحزب الدستوري الحاكم. كما برز تأثيره خلال المرحلة الانتقالية من خلال مشاركته في الهيئة العليا، بهدف تحقيق مطالب الثورة، وإرساء الإصلاحات السياسية، وتعزيز مسار الانتقال الديمقراطي.

- كما ساهم في عملية تعزيز الحوار، وضمان التعددية والمشاركة في صياغة القوانين والمؤسسات الديمقراطية، أثبت أنه قوة فاعلة في ترسيخ مسار الانتقال الديمقراطي. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة، خاصة فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

- يبقى نجاح المجتمع المدني في مواصلة هذا الدور مرهونا بقدرته على التكيف مع المستجدات، والحفاظ على استقلاليته، وتعزيز دوره كوسيط بين الدولة والمجتمع لتحقيق تطلعات الشعب التونسي نحو ديمقراطية مستقرة ومستدامة.

التوصيات:

- دعم استقلالية منظمات المجتمع المدني وهذا من خلال طرح إطار قانوني يحميها من التوظيف السياسي أو التضيق.
 - تعزيز التشاور بين الدولة والمجتمع المدني خاصة في المسائل المتعلقة بدراسة وصياغة السياسة العامة والقوانين، بما يضمن تحقيق مشاركة مجتمعية فعلية.
 - تمكين منظمات المجتمع المدني من آليات الرقابة، كمرقبة الانتخابات ومتابعة تنفيذ السياسة العامة.
 - نشر الوعي السياسي لدى الشباب من خلال دعم برامج المجتمع المدني في الإصلاح السياسي ومقاومة المغالطات الزائفة.
- الهوامش:**

- ¹ كريمة بقدي، دور المجتمع المدني في ترسيخ آليات الحكم الراشد بالجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 1995.
- ² هادي صايل جابراندن، الصورة الذهنية لمنظمات المجتمع المدني ودور العلاقة العامة في تكوينها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 82.
- ³ مصباح عامر، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط1، الجزائر: المكتبة الجزائرية، بوداود، 2005، ص 37.
- ⁴ مسعود الرمضاني وآخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، تونس، 2017، ص 158.
- ⁵ مصطفى كمال السيد، المجتمع المدني في الوطن العربي معالم التغير منذ حرب الخليج، ملاحظات حول أدوار المتعددة، القاهرة، 2004، ص 02.
- ⁶ خليف كربوع، عبد اللطيف باري، المجتمع المدني التونسي وازدواجية الدور السياسي والاجتماعي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 02، سبتمبر 2021، ص 628.
- ⁷ القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 220.
- ⁸ القرآن الكريم، سورة القصص، الآية 19.
- ⁹ محمد بن منظور، لسان العرب، القاهرة: دار المعارف، 1997، ص 60.
- ¹⁰ عبد الواحد الجاسور ناظم، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 62.
- ¹¹ Gerado L. Munck, Democratic Transition in Comparative Perspective. Politics. N° 6, April, New Comparatives York, 1994 P322.
- ¹² عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص 206.
- ¹³ عبد الله بلقزيز، أسئلة الفكر العربي المعاصر، مطبعة النجاح الأيوبية، المغرب، 1998، ص 13.
- ¹⁴ عبد الوهاب بن خليف، الإصلاح السياسي في الجزائر... الواقع والآفاق، الجزائر، مجلة أبحاث، المجلد الأول، العدد الأول، جوان 2016، ص 13.
- ¹⁵ العيد شعبان، الإصلاح السياسي في الجزائر 2008-2013، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014، ص 16.

- ¹⁶ صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1، دار سعاد الصباح، الكويت، سنة 1993، ص411.
- ¹⁷ عزيز إبراهيم محمد، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، مطبعة رون، العراق، سنة 2010، ص22.
- ¹⁸ محمد بوكماش، الإصلاح السياسي دراسة في المفهوم والغايات، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد الأول، فيفري 2015، ص55.
- ¹⁹ المرجع نفسه، ص55.
- ²⁰ محمد الوحيشي علي صباح، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، المجلد الأول، العدد الثاني، أكتوبر 2015، ص60.
- ²¹ رضا خماحم، الجمعيات في تونس دراسة حول الجوانب القانونية للنشاط الجمعياتي، شركة أوربيس للطباعة، تونس، 1999، ص15.
- ²² منير السنوسي، البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والافاق، مقال منشور، ص04 على الرابط: bit.ly/42gfoPg تاريخ الاطلاع: 2025/03/09.
- ²³ القانون رقم 154 لسنة 1959 المؤرخ في 07 نوفمبر 1959 والمتعلق بالجمعيات، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 84، تاريخ الصدور 10 نوفمبر 1959، صفحة 1972.
- ²⁴ منير السنوسي، مرجع سبق ذكره، ص05.
- ²⁵ مرسوم رقم 88 لسنة 2011 مؤرخ في 24 سبتمبر 2011 يتعلق بتنظيم الجمعيات، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 74، تاريخ الصدور: 24 سبتمبر 2011، صفحة 1996.
- ²⁶ سميرة دقوق، الحق في تأسيس الجمعيات في القانون التونسي، دفاتر السياسة والقانون، العدد 18، 2018، ص185.
- ²⁷ مصباح الشيباني، النشاط الجمعياتي في تونس بين الميوعة التشريعية والضبابية التنظيمية، على الموقع: <https://bit.ly/4jfaoQR> ، تاريخ الاطلاع: 2024-03-12.
- ²⁸ مصباح الشيباني، المرجع نفسه، تاريخ الاطلاع: 2024-03-12.
- ³⁰ منير السنوسي، البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والافاق، على الرابط: <https://bit.ly/42gfoPg> تاريخ الاطلاع: 2025/03/09.
- ³⁰ خليف كربوع، عبد اللطيف باري، مرجع سبق ذكره، ص633.
- ³¹ مسعود الرمضاني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص159.
- ³² منير السنوسي، مرجع سبق ذكره، ص07.
- ³³ مسعود الرمضاني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص160.
- ³⁴ ليلي الرياحي، اشكالية المجتمع المدني والحركات الاجتماعية العربية وقدراتها على التأثير في قضية العدالة الاجتماعية: المجتمع المدني التونسي بعد الثورة. ديسمبر 2015. على الرابط <https://bit.ly/42ErNvq> ، تاريخ الاطلاع: 2025/03/09.
- ³⁵ مسعود الرمضاني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص161.
- ³⁶ ريكي هوستروب هوجبول، الحوار الوطني في تونس عام 2013، تقارير مؤسسة بيرغهورف الألمانية، برلين، 2017، ص28.

- ³⁷ دنيا جميل، المجتمع المدني التونسي: من ثائر الى حارس للسلام، سبتمبر 2015، على الرابط <https://bit.ly/42CApTg> ، تاريخ الاطلاع: 2025/03/11.
- ³⁸ فاطمة قوال، التحول السياسي في تونس واشكالية البناء الديمقراطي (2011-2018)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم سياسية والعلاقات دولية، جامعة الجزائر، 2018-2019، ص161.
- ³⁹ المرجع نفسه، ص 115.
- ⁴⁰ حمزة صوشة، رقابة منظمات المجتمع المدني كآلية لمكافحة الفساد السياسي في الجزائر وتونس -دراسة مقارنة-، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة3، 2023، ص193.
- ⁴¹ حمزة صوشة، مرجع سبق ذكره، ص193.
- ⁴² احصائيات تونس، مؤشرات التشغيل والبطالة الثلاثي الثاني 2024، على الموقع: <https://bit.ly/4isucz8> ، تاريخ الاطلاع: 2025/03/14.